

وزير التربية:  
مشروعات تعليمية  
منجزة وأخرى في الطريق

وزير الإسكان:  
المدن الجديدة في صدارة  
المشروعات الكبرى

## وطن يسمو

رنا بنت عيسى:  
"دبلوماسية البحرين" تحقق  
قفزات هائلة في العهد الزاهر

داود نصيف:  
"بابكو" كيان رئيس في  
تعزيز موقع المملكة  
التنافسي إقليمي

إبراهيم جناحي:  
تعزيز مكانة البحرين  
لتكون وجهة اقتصادية  
استثمارية أولى

مواطنون يعبرون عن حب البحرين

الفوز بـ "خليجي 24" يطرز بهجة الأعياد الوطنية





## أحمد الخزاعي مشروع البحرين الإصلاحية رائد فيه الشرق الأوسط وتأسس علمه توافق واضح

### تعامل بموضوعية وحرافية

ويختتم الخزاعي بالحديث عن ملامح التطور الذي شهدته البحرين في عهد جلالة الملك، قائلاً "هي تلك التي تعني بالإنسان البحريني، فلقد شهدنا تغييراً ملحوظاً في تطور وضع المرأة البحرينية من خلال سياسات المساواة بين الجنسين في أماكن العمل، وحرية التعبير، تصحيح أوضاع من لا يملك جنسية، حقوق الإنسان، المشاركة في صنع القرار، كما أنه تم تأسيس المجلس الأعلى للمرأة، المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، معهد البحرين للتنمية السياسية، ومجلس التنمية الاقتصادية، وكلها ساهمت بما لا يقبل الشك في التعامل مع الملفات المطروحة كل حسب اختصاصه بموضوعية وحرافية، كذلك، تم تأسيس المجلس الأعلى للقضاء، المحكمة الدستورية، ديوان الرقابة المالية، بجانب حرية تأسيس الجمعيات السياسية".

### رأي وقرار الشعب

وينظر المستشار السياسي والمدير العام لمؤسسة خزاعي اسوشيتيس أحمد الخزاعي إلى مشروع جلالة الملك الإصلاحية على أنه ركيزة أساس لقيام دولية مدنية حديثة تلي تطلعات القيادة الحكيمة والشعب الوفي، ولا ينسى المواطن البحريني كيف تقدم جلالة الملك بكل ثقة وعزم منذ توليه مقاليد الحكم وجمع الإرادة الشعبية بنفسه على كلمة واحدة، تلي تطلعات الشعب وترتقي بالأداء الحكومي، وقام بخطوة ليس لها مثيل في العالم بتغيير نظام الحكم بما يتناسب وتلك التطلعات وجعله ديمقراطياً ليكون للشعب رأي وقرار فيما يستحدث من تشريعات وسلطة فيما يتعلق بالرقابة، مشكلاً شراكة حقيقية وفاعلة تلي التطلعات، لذلك فإن مشروع البحرين الإصلاحية ينظر له دولياً كمشروع رائد في الشرق الأوسط؛ كونه المشروع الوحيد الذي تم بتوافق واضح، موحداً كل الفرقاء وأسس لبداية جديدة وزاهرة لمملكة البحرين.

### الحقوق والحريات والواجبات

ويفصل الخزاعي بقوله "تعتبر الحياة السياسية من أبرز ملامح المشروع الإصلاحية، مؤكدة حرص مملكة البحرين على تحقيق مبدأ الإصلاح السياسي الشامل في أنظمة الدولة، وإرساء دعائم الدولة المدنية الحديثة، التي تركز على مفهوم الديمقراطية الصحيحة لتواكب الديمقراطية الدولية العريقة، مؤسسة حياة سياسية تقوم على المشاركة والمواطنة والانتماء والهوية الوطنية، وتعزيز الحقوق والحريات والواجبات لدى جميع شرائح وجماعات وأفراد المجتمع. وما اعتبره شخصياً من أهم نتائج هذه الحريات هو إشراك المرأة وإعطائها حق المواطنة كاملاً ومنحها حق المشاركة ناخبة ومترشحة أيضاً في الانتخابات البلدية والتشريعية، ما أدى لتقلدها أعلى سلطة تشريعية في المملكة.

ويرى أن مشاركة السلطة التنفيذية نظيرتها التشريعية بيميز انبثاقها وبرامجها للخروج بكل ما فيه صلاح الوطن عن طريق النقاش والأخذ بالتوصيات، كما أن الحراك الشعبي واهتمامه بالعمل التشريعي يدل على انتشار الوعي في المجتمع وهو ركيزة أساس لتطوير العمل البرلماني. ويضيف قوله "إنني فخور لكون النظام التشريعي والأدوات المتوافرة للأعضاء المنتخبين تنافس تلك التي يملكها أعضاء المجالس التشريعية في الديمقراطيات العريقة، وأتمنى أن يرقى العمل التشريعي والرقابي في المملكة عن طريق التطوير المستمر وتوفير التدريب المتواصل ليرقى العمل السياسي عموماً، ما سيؤثر إيجاباً على جميع نواحي الحياة العامة في المملكة".